الافتتاحية

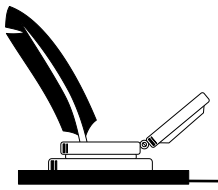

المساءلة والحِسْبة النيابية

الدكتور / لعروسي رابح
رئيس التحرير

يبقى الجدل قائما حول النظام الانتخابي الأمثل، فثمة من يدافع عن نظام الانتخاب الفردي ويرى أنه الأصلح لطبيعة وواقع المجتمع الجزائري، في حين يدافع بعض آخر عن نظام التمثيل النسبي الذي يرى أنه الأنسب لواقع التعددية الثقافية التي يتسم بها الواقع الجزائري، إلا أن هناك مجموعة من المعايير[1]، التي ينبغي تحقيقها في النظام الانتخابي لكي يلائم الواقع الجزائري وهي:

القدرة على التمثيل:

فإذا أريد لأي نظام انتخابي أن يحقق الشرعية، ويؤكد على الرضا الانتخابي لأي حكومة، فلا بد أن يعكس إرادة جموع الناخبين وليس مجرد الأقلية منهم

إمكانية وسهولة التأثير:

إذ إن البرلمان يكون ممثلا لناخبين في حالة شعور هؤلاء بأنهم جزء من العملية السياسية، فحينما يشعر المواطنون بأن أصواتهم الانتخابية مؤثرة، فإنه عادة ما يعملون من أجل التغيير في إطار النظام القائم بدلا من مساندة الأحزاب أو التنظيمات المناوئة له التي تفرزها وضعية عدم الاستقرار الاجتماعي.

النص على دوافع السلوك التصالحي:

فالنظام الانتخابي ينبغي أن يدعم ويشجع التوافق والتصالح بدلا من إثارة الصراعات القائمة، وذلك لا يعني فرض سياسة حق الرأي، وإنما يؤكد على الاعتراف المتبادل بالآراء المتعارضة والقبول بالآخر.

المساءلة:

هي مبدأ متعدد الأوجه وهو يشكل أساسا الحكم الجيد عبر شتى الأنشطة الحكومية، والنظام الانتخابي

---

[1] عبد الرحمان حمدي، " دور ووظيفة البرلمانات في إفريقيا: قضايا وإشكاليات عامة"، **أعمال حلقة نقاشية: بيوت الخبرة البرلمانية، القاهرة من 22 إلى 24 ديسمبر 2001**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 513.

لابد وأن يؤكد على وجود درجة عالية من مساءلة الحكومة وأعضاء البرلمان أمام الدوائر الانتخابية، فتأثير المنتخِبين على ممثليهم يعتمد على أمرين، أولهما هو المساحة الجغرافية للدوائر الانتخابية، والثاني هو قدرة المنتخِب في اختيار المرشحين، والمساءلة عامة تشترط على كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة أيا كان منتخبا أم غير منتخب أن يفصح عن أعماله أمام الشعب، وغالبا ما يُدعى هذه التغطية بالشفافية والمسؤولية، وأن يخضع لعقوبات في حال تبين أن أعماله منافية للمصلحة العامة، فهناك المساءلة الخارجية والتي تعني أن يساءل المواطنون المسؤولين الرسمين من خلال التصويت أو حملات الدفاع عن حقوق الشعب، أما المساءلة الداخلية فهي أن تسأل مؤسسة عامة مؤسسة عامة أخرى، مثل تدقيق المحاكم الدستورية مراعاة القوانين للدستور، أو أن يصوت البرلمان ضد الحكومة، أو حين تحقق مؤسسات التدقيق المالي في الواردات المالية للحكومة، وتعد التنافسية هي حجر الأساس بالنسبة للمساءلة، إذ تفرض التنافسية أساسا أن تتوفر للمواطنين فرصة الاختيار بين المرشحين، وأن تتوفر إجراءات تسمح للمواطنين بالانتقاء بين الخيارات المطروحة، وعليه تؤمن هذه التنافسية للمواطنين فرصة ممارسة حقوقهم بفعالية لمساءلة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات على أعمالهم الرامية إلى خدمة الصالح العام[2] .

وفي سياق إشكالية النظام الانتخابي الأمثل وقدرته على تمثيل كافة الشرائح في المؤسسات المنتخبة، تبرز قضية تمثيل المرأة، من خلال دعم هذه المؤسسات بالعناصر النسوية الفعالة والنشطة وصاحبة الخبرة، ويتأسس ذلك بالمبادرة في فتح النقاش وتقديم الاقتراحات وطرح البدائل، لاسيما القضايا التي تهم المرأة والأسرة في المجتمع [3].

وعلى هذا الأساس لجأت بعض الدول إلى تخصيص حصة معينة للمرأة Quota، على أن البعض يرفض هذا الحل ويعتبره مجرد حل مؤقت، وعوضا عن ذلك ينبغي التركيز على مسلكين أساسيين:

- الأول يركز على إدماج المرأة في أنشطة الأحزاب السياسية
- والثاني، يساعد على بناء شخصية المرأة وإكسابها الخبرة الضرورية

فإنه إلى حين تعديل البناء الثقافي للمواطن يجب أن تقوم الدولة بكافة مؤسساتها بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية من خلال تشجيع تولي المرأة لمعظم الوظائف والسماح بنشاط الجمعيات النسوية، وفي المجال السياسي يتحتم قيام الأحزاب السياسية بدور في هذا المجال، فهذه الأحزاب عادة ما ترفع شعارات حول المساواة تتناقض وسلوكها أثناء إعداد القوائم الانتخابية، الأمر الذي يؤثر سلبا على ترشيح المرأة في الانتخابات ومن ثم إمكانية انتخابها.

والجزائر شأنها شأن الدول التي عرفت تحولا ديمقراطيا، والتي يُمثل فيها نواب البرلمان بخلفياتهم الاجتماعية والتوزيع الديمغرافي للسكان، فكل ما يهم هو شبكة العمل التي يكونها عضو البرلمان ومدى ارتباطه مع الجماعات الأخرى من أجل حصوله على العضوية، فغالبا ما يسعى العضو إلى تنمية علاقاته بالتنظيمات الحزبية المحلية والنوادي الرياضية ومنظمات المجتمع المدني.

---

[2] تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، دار الساقي، لبنان، 2004,ص 46.

[3] عمرو هاشم ربيع، **المرأة وقضاياها في مجلس الشعب ودورها التشريعي**، رابطة المرأة العربية، القامرة، 2003، ص 31.

ومن أكبر التحديات التي تواجه عضو البرلمان هي كيفية أداء وظيفته في خدمة الصالح العام وأخذ مطالب الجماهير في حسبانه عند أداء هذه الوظيفة.

وبالرغم من أن عضوية البرلمانيين وطنية فإنه يوجد قدر من التناقض بين المصلحة العامة ومصالح الجماهير في الدوائر الانتخابية، ولكن لا يمكن الجزم بهذا التناقض من الناحية الواقعية، كما أن لشخصية النائب تأثير على علاقته بالدائرة الانتخابية، فيجب أن يخصص النائب أكثر من نصف وقته للاجتماعات الحزبية واللجان وجلسات البرلمان، وأن يخصص ثلث وقته لممارسة نشاطه في الدائرة الانتخابية، على أن تكون وظيفة مراقبة الجهاز الحكومي أولى الأولويات ثم يليها العمل الحزبي داخل البرلمان أو على مستوى اللجان البرلمانية، أما الوظيفة التشريعية فتأتي فيما بعد لأن التشريع الذي من المفروض أن يكون أولى الوظائف اليوم وفي أغلب دول العالم أصبح الجزء الكبير من عملياته يتم إعداده من قبل الجهاز التنفيذي الذي يقدم مختلف النصوص القانونية في شكل مشاريع قوانين بحكم الترسانة المعلوماتية التي تمتلكها الحكومة الأمر غير المتاح لمؤسسة البرلمان.

وعليه أصبحت **الوظيفة التشريعية** لا تأخذ حيزا كبيرا لدى نواب البرلمان فضلا عن الاهتمام بالدور الرقابي كما بيناه في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى حصيلة العمل التشريعي والرقابي لمؤسسة البرلمان، وعلى هذا النحو لا يمكن تقديم وصفة أو خارطة طريق ينتهجها النائب لا تتماشى مع الواقع الذي أصبحت تعرفه جل برلمانات العالم.

أما **وظيفة الاستجابة** لمطالب جماهير الدائرة الانتخابية، فلا يمكن فيها الخروج عن الواقع الذي أثبت أن أغلب المواطنين أصبح يصعب عليهم الاتصال بالنائب البرلماني، كما تجدر الإشارة إلى أمر أساسي أن أغلب هؤلاء المواطنين لا يهتمون بالاتصال بأعضاء البرلمان أو الاطلاع على أعمالهم، إذ الملاحظ اليوم أن المواطن لا يهتم بالقضايا السياسية، بقدر اهتمامه بالمواضيع ذات المصلحة الخاصة لاسيما أمام تدهور الوضع الاجتماعي وتدني المستوى المعيشي للمواطنين، بالرغم من أن الكثير من نواب البرلمان يثيرون مشاكل المواطنين أثناء انعقاد الجلسات العامة وخاصة عند مناقشة قانون المالية والميزانية .

أما **وظيفة التمثيل وخدمة الدائرة الانتخابية**، فإن الخدمات التي يؤديها المرشح لأبناء دائرته أقوى محدد للمفاضلة بينه وبين غيره، وشعور المرشح بأن هذه الأعمال هي من أسباب استمراره عضوا بالبرلمان في المرة التالية، وأنه في حالة التضارب بين الولاء للدائرة الانتخابية والولاء للمجلس الذي ينتمي إليه فإنه يفضل النوع الأول، ومنه يصبح الدور الخدماتي للنائب لصالح مكاتب الكتل والأحزاب داخل البرلمان على حساب وظيفة تمثيل الجماهير[4]، فالمفروض أن يعرف النائب أنه مندوب عن الأمة وليس عن الدائرة[5][6].

إن التعرف على شبكات العمل تبرز أهم القوى التي تدفع النائب للاستجابة، أو أهم الجماعات التي تتصل بهذا النائب وأهم مصادر المعلومات عن أراء ورغبات الجماهير، فأثناء التقرب من نواب البرلمان لإجراء بعض المقابلات في المجلس الشعبي الوطني في إطار التحضير لهذه الدراسة، تبين أن العدد الكبير من الاتصالات مع النائب البرلماني تأتي من قبيل تنظيمات الحزب وهيئاته، وهذا إن دل على شيء دل

---

(4) أنظر برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

http://www.pogar.org/arabic/governance/participation.asp:2008/11/14

(5) مجموعة باحثين، **آليات ومعوقات العمل البرلماني، دراسة ميدانية**، القاهرة، جماعة تنمية الديمقراطية، 1997، ص 105

على قوة الترابط بين النائب وحزبه السياسي أكثر من ارتباطه بجماهير دائرته الانتخابية.

كما أن للصحافة دور كبير في تغطية مختلف أنشطة النائب البرلماني لاسيما الصحافة المحلية على مستوى الدائرة الانتخابية التي تبرز عمل النائب وتقدمه عن قرب إلى الجماهير، إن السؤال المطروح اليوم، هل يمثل النواب ناخبيهم؟

يتطلب الأمر تمثيل النائب للمواطنين معرفة بآرائهم وانشغالاتهم ورغباتهم من أجل الاستجابة إلى مطالبهم، إذ يمكن لهؤلاء المواطنين أن يوصلوا طلباتهم إلى النواب من خلال المناقشات والجلسات التي تحدث حيال موضوع ما لاسيما أثناء الاجتماعات الحزبية، وخاصة أثناء فترة الانتخابات.

يجب أن نلحظ أن معرفة النائب لانشغالات سكان دائرته الانتخابية لا يعني بالضرورة الاستجابة لها، ولذلك غالبا ما يقيم الجمهور العلاقة بينه وبين النائب تقييما سلبيا.